الأمم المتحدة

A/C.2/60/L.3*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
11 October 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

اللجنة الثانية

البند ٥٠ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

أزمة الديون الخارجية والتنمية

أزمة الديون الخارجية والتنمية

جامايكا: مشروع قرار**

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية،

وإذ تؤكد من جديد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[١]، الذي يسلم بأن تمويل الديون التي يمكن تحملها عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والاستثمار الخاص،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[٢]، الذي يؤكد من جديد الحاجة إلى القيام بمعالجة شاملة وفعالة لمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل،

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والصين.

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

131005 131005 05-54612 (A)
0554612

وإذ تشير أيضا إلى الجزء الثاني المتعلق بالتنمية من الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥[٣]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ يساورها القلق لأن العديد من البلدان النامية مازالت تكافح من أجل إيجاد حل دائم لمشاكلها الخطيرة المتعلقة بالديون، حيث تؤثر الالتزامات المستمرة المتعلقة بالديون وخدمة الديون تأثيرا سلبيا على تنميتها المستدامة،

وإذ تلاحظ أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تهدف إلى تعزيز القدرة على تحمل الديون في أفقر البلدان، وأن تنفيذ هذه المبادرة يمكن تعزيزه عن طريق تبسيط الشروط، ورغم التسليم كذلك بما أحرز من تقـــدم في تنفيذ هذه المبادرة[٤]، وأن العديد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما زالت تواجه أعباء ديون كبيرة بعد بلوغ نقطة الإكمال المدرجة في إطار المبادرة،

وإذ تلاحظ بقلق أن بعض البلدان النامية المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل الأخرى المثقلة بالديون تواجه مشاكل خطيرة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون الخارجية،

وإذ تشدد على ضرورة ضمان ألا يستعاض بتخفيف عبء الديون عن مصادر التمويل الأخرى، وإذ ترحب في هذا الصدد بالرسالة المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس البنك الدولي من وزراء المالية لبلدان مجموعة الثمانية بشأن مقترحها المتعلق بالديون، والتي أُقر فيها بأن العنصر الأساسي للمقترح يكمن في أن تخفيف عبء الديون سيمول بالكامل من الجهات المانحة لكفالة عدم التخفيض من قدرة المؤسسات المالية الدولية على التمويل،

وإذ تؤكد من جديد أن تخفيف عبء الديون يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن موارد ينبغي توجيهها نحو الأنشطة المتسقة مع القضاء على الجوع والفقر، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

---

(٣) قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

(٤) بلغ ثمانية عشر بلدا نقطة الإكمال ويوجد عشرة بلدان بين نقطتي القرار والإكمال.

واقتناعا منها بأن تحسين سبل الوصول إلى الأسواق بالنسبة لأسواق البلدان النامية للسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية سيساهم بشكل كبير في القدرة على تحمل الدين،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تشدد** على الحاجة الملحة لأن يعتمد المجتمع الدولي حلا لمشكلة ديون البلدان النامية يكون فعالا وشاملا وعادلا ودائما وموجها نحو التنمية؛ وفي هذا الصدد، ترحب بالمناقشات الجارية بشأن المبادرات المتعلقة بتخفيض الديون وإلغائها، حسب مستوى تنمية البلدان الدائنة وظروفها الخاصة؛

٣ - **تؤكد** على أن القدرة الطويلة الأجل على تحمل الديون للبلدان النامية تتوقف على توقعات النمو الاقتصادي والتصدير للبلدان الدائنة، وبالتالي على النجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية، وتشدد على أن هذا سيتطلب كذلك توفير موارد إضافية لتمويل التنمية، بما في ذلك من خلال تحسين سبل الوصول إلى الأسواق بالنسبة لأسواق البلدان النامية للسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية والاستثمار في هذه البلدان؛

٤ - **تؤكد من جديد** على أن القدرة على تحمل الديون تعتمد على تضافر عدة عوامل على الصعيدين الدولي والوطني، وينبغي أيضا أن تراعي مستوى الديون الذي يسمح لبلد من البلدان بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطط التنمية الوطنية دون زيادة نسب الديون؛ وعلى أنه ينبغي للبلدان توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال إلغاء الديون وخفضها، نحو تحقيق الأنشطة المتسقة مع القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٢]؛

٥ - **تؤكد** على أنه لا ينبغي استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وتؤكد، في هذا الصدد، مع التسليم بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، ضرورة مراعاة ظروف كل بلد على حدة، والاحتياجات الاجتماعية والإنمائية، والأثر المترتب على الصدمات الخارجية التي تتسبب فيها، في جملة أمور، الكوارث الطبيعية، والصراعات، وتغير توقعات النمو على الصعيد العالمي، وذلك عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتؤكد من جديد دعوتها صندوق النقد الدولي والبنك

(٥) A/60/139.

الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما العوامل الخاصة بكل بلد على حدة لدى تقييمهما القدرة على تحمل الديون، وتطلب من كلتا المؤسستين تقديم تقرير مرحلي عن المسألة خلال الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦؛

٦ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى أن يعمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إبقاء الآثار العامة لإطار القدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي الشفافية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات العامة للبلدان وتقييمات المؤسسات، وترحب بما أُبدي من نية للكشف عن تصنيفات أداء البلدان التي قامت بها المؤسسة الإنمائية الدولية والتي تشكل جزءا من الإطار؛

٧ - **ترحب** بالقرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية في مؤتمر قمتها المعقود في تموز/يوليه في غلينيغلز، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والقاضي بالإلغاء الكامل لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، **وتشدد** على أنه ينبغي تنفيذه على وجه السرعة من قبل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المعنية، وأن تكون الأموال المخصصة لهذه العملية مضافة إلى التعهدات القائمة بتقديم المساعدات، كما تشدد على ضرورة أن تشمل مبادرة مجموعة الثمانية الديون المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف غير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وأن يُوسَّع عدد البلدان المستفيدة ليشمل كل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان الأقل نموا من خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ وفي هذا الصدد، تشدد على ضرورة زيادة توضيح طرائق تنفيذ مبادرة مجموعة الثمانية، وخاصة فيما يتعلق بزيادة موارد المانحين المتوفرة لكل المؤسسات المتعددة الأطراف بغرض تخفيف الديون وفيما يتعلق بإمكانية ضم بلدان مستفيدة أخرى قبل نهاية سنة ٢٠٠٥، كما تطلب من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي تقديم تقرير مرحلي عن المسألة في الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد عام ٢٠٠٦؛

٨ - **تلاحظ بقلق** أنه بالرغم من التقدم المحرز، فإن بعض البلدان التي بلغت نقطة الإكمال في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تكن قادرة على الوصول إلى إدامة قدرتها على تحمل الدين، وأن تنفيذ المبادرة لم يساهم في تخفيف حقيقي لأعباء الميزانية، لأن تخفيف الديون كثيرا ما تعادله نفقات مالية بالعملة المحلية؛

٩ - **تشدد** على أهمية إبداء مزيد من المرونة فيما يتعلق بمعايير الأهلية للاستفادة من المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل الخارجة من الصراعات و/أو المتضررة من الكوارث الطبيعية، وعلى ضرورة إبقاء الإجراءات الحسابية والافتراضات التي تقوم عليها تحليلات القدرة على تحمل الدين قيد الاستعراض؛

١٠ - **تشدد أيضا** على ضرورة إيجاد حل لمشاكل المديونية للبلدان الأقل نموا المثقلة بالديون، والبلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المؤهلة للاستفادة من تخفيف الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتدعو في هذا الصدد الدائنين والمدينين إلى أن يواصلوا، حسب الاقتضاء، استكشاف استخدام آليات مبتكرة من قبيل مقايضة الديون، بما في ذلك الديون مقابل الأسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل تخفيف عبء الديون عن البلدان الأقل نموا من خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعن البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل؛

١١ - **تدعو** البلدان المانحة إلى مواصلة جهودها لزيادة المنح الثنائية للبلدان النامية، مع أخذ تحليلات القدرة على تحمل الديون الخاصة بكل بلد بعين الاعتبار، وهو ما من شأنه أن يساهم في القدرة على تحمل الديون على المديين المتوسط والبعيد، و**تشدد** على ضرورة اتخاذ خطوات لكفالة عدم انتقاص الموارد المقدمة من أجل تخفيف الديون من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٢ - **تؤكد** ضرورة أن يتناول نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، الذي قرره الدائنون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ديون البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، آخذا في الحسبان ليس فقط الفجوات التمويلية وإنما كذلك قدرة هذه البلدان على تحمل الديون على المدى المتوسط، وترحب بكون هدفه هو جعل إعادة جدولة الديون متناسبة مع الاحتياجات المالية للبلد المعني وكفالة القدرة على تحمل الدين، وكذا إيجاد مخرج من عمليات إعادة جدولة الديون التي يقوم بها نادي باريس؛

١٣ - **تناشد** البلدان الدائنة كفالة أن تُبرِزَ استجابة مفصلة بدرجة أكبر لإعادة جدولة الديون، في إطار نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، الاحتياجات الاجتماعية والإنمائية للبلدان المدينة وأوجه هشاشتها المالية وهدف تعزيز القدرة على تحمل الدين على المدى البعيد و**تؤكد**، في هذا الصدد، أنه يجب على الدائنين والمدينين أن يتقاسموا المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء حالات عدم القدرة على تحمل الديون وحلها في وقتها وبطريقة فعالة، و**تدعو أيضا** إلى مواصلة النقاش من أجل تعزيز تفاهم الدائنين والمدينين بشأن

المؤشرات الاقتصادية التي تميز بين مشاكل السيولة والقدرة على الوفاء بالديون في البلدان المدينة، وذلك من أجل الحيلولة دون تطور الصعوبات في مجال السيولة إلى عدم قدرة على الوفاء بالديون؛

١٤ - **تعترف** بالعمل المتواصل من أجل تبني نهج أكثر شمولا لإعادة جدولة الديون السيادية، وتؤيد زيادة تضمين أحكام العمل الجماعي في إصدار السندات الدولية، وتشجع بقوة المقترضين والمقرضين والمؤسسات المتعددة الأطراف على مواصلة العمل من أجل تحقيق تفاهم دولي بشأن طرائق إعادة جدولة الديون، بما في ذلك وضع مدونة طوعية للتحكيم الدولي أو آليات للوساطة، وهو ما من شأنه أن يجمع المدينين والدائنين الرسميين والخواص في حوار تعاوني بناء بغية حل مشاكل الديون بطريقة سريعة وفي وقتها، وبغية حماية مصالح المدينين والدائنين بطريقة عادلة، مع أخذ ضرورة عدم إعاقة التمويل الطارئ في أوقات الأزمات بعين الاعتبار؛

١٥ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي من أجل إيجاد المرونة، وتشدد على ضرورة استمرار تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على إعادة الإعمار الأولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

١٦ - **تشدد** على ضرورة أن يبدي المجتمع الدولي مرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية لكي يتيح لها التصدي لأوجه القلق الناجمة عن ديونها بصورة ملائمة، بما في ذلك تلك الناجمة عن أنشطة إعادة الإعمار؛

١٧ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي، وتناشده أيضا، دعم بناء القدرة المؤسسية في البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل إدارة الأصول والخصوم المالية ومن أجل تعزيز الإدارة المستدامة للديون باعتبارها جزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

١٨ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يعقدوا، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة، مشاورات متواترة، وإلى أن يعززوا تنسيق أنشطتهم لبناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون؛

١٩ - **تناشد** جميع الدول الأعضاء وكذا منظومة الأمم المتحدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذا القطاع الخاص، إلى اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ تعهدات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وخاصة تلك المتعلقة بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يُضَمِّن ذلك التقرير تحليلا شاملا ومستوفيا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجه البلدان النامية؛

٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين، تحت البند المعنون ''مسائل سياسات الاقتصاد الكلي''، بندا فرعيا معنونا ''أزمة الديون الخارجية والتنمية''.